المتغيرات الاقليمية والدولية المؤثرة في العلاقات السعودية-الإيرانية وأثرها على التطرف الديني في المنطقة

أ.م.د. صباح صاحب العريض
كلية العلوم السياسية /جامعة الكوفة
الباحث هاشم محمد محمد باقر

مقدمة:

أولا – المتغيرات الإقليمية:

يكتنف العلاقات السعودية – الإيرانية عدد من المتغيرات الإقليمية المهمة التي لها التأثير المباشر وغير المباشر على مجمل العلاقة بينهما وعلى التأثير على ظاهرة التطرف الديني التي اجتاحت المنطقة الإقليمية (الشرق الأوسط) بالذات، وسنبحث في هذا المجال المتغيرات المهمة وهي تركيا والملف النووي الإيراني وأمن الخليج.

١ – تركيا:

رغم محاولات تركيا لانتهاج سياسة خارجية محايدة ومستقلة لنيل المكاسب وثقة كلا الطرفين (الغرب وواقعها الإسلامي) إلا أنَّ كفة انتماءاتها الغربية لدى سلطتها السياسية غالباً ما كانت هي الراجحة، ولكن الشعب التركي حسم خيار الهوية الإسلامية منذ أن اختار حزب العدالة والتنمية بعد وصوله للحكم بقوة في عام ٢٠٠٢م([1])، إلا أنَّ متغيراتٍ إقليميةً ودوليةً وداخليةً شهدتها منطقة الشرق الأوسط والعالم لاسيما التطرف الديني وموجة الإرهاب العالمي، وضغط الرأي العام التركي على الحكومة، دفعت تركيا لإعادة النظر في سياستها الخارجية المعتمدة في توجهاتها على الغرب لاسيما بعد الصراع مع الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية في الداخل([2])، والبحث عن ساحات استراتيجية اخرى، فوجدت ضالتها المنشودة في منطقة الشرق الأوسط وإعادة أمجاد إمبراطوريتها العثمانية الغابرة لاسيما بعد التقاء مصالحها مع دول الخليج بنفطه الوفير وثرواته

المتنامية فوجدت فيه الحل الوافي لإخراج تركيا من عزلتها وحل ازماتها الاقتصادية وكحلفاء اقليميين، فبدأت تركيا بمد جسور التعاون مع دول المنطقة لاسيما السعودية للتخلص من مشكلاتها العالقة من جهة، وللضغط على امريكا والغرب للحصول على موقع متميز في حلف شمال الاطلسي، كونها تمثل الحامية للجناح الجنوبي الشرقي للحلف، ورفع الحظر التسليحي المفروض عليها من جهة اخرى (٣).

ورغم مجالات التعاون الكبيرة التي استطاعت تركيا ان تفتحها مع دول الخليج والمنطقة إلا ان مجالات التهديد التركي للمنطقة لا زالت موجودة، خصوصاً وان العلاقات التركية (الإسرائيلية) تشهد تقدماً ملحوظاً وصل حد الشراكة الاستراتيجية، ومحاولاتها المستمرة لرهن المستقبل المائي لدول الخليج العربي بالقرار (الإسرائيلي) لازال قائماً(٤)، اضافة الى تغلغلها في شمال العراق وسوريا لتثبت بأنها اللاعب الاساسي بالمنطقة وانها المدافع الاول على حقوق المسلمين السنة والقومية التركمانية.

أما مع محيطها الاوربي التي تتوق السياسة التركية بالانضمام اليه فأنه يواجه الكثير من التحديات ولعل ابرزها إسلاميتها ورغم علمانيتها لكنه هو العائق الاساس الذي يقف بوجه حصولها على العضوية الكاملة في الاتحاد الاوربي ، وكذلك مسألة حقوق الانسان ومشكلات النمو الاقتصادي هي واحدة من معوقات انضمامها الى الاتحاد ،وبعد تمكن التيار الاسلامي من الوصول الى السلطة وتشكيل الحكومة ، تحاول الحكومة التركية البقاء مع علاقات متزنة مع المحيط العربي ولاسيما الخليجي منه بسبب ثقله الاقتصادي بالنسبة الى تركيا والمحيط الاوربي الذي يشكل الحلم التركي من خلال الانضمام الى الاتحاد الاوربي ، وهذا مما أدخل تركيا في اللعب على الوتر المذهبي والقومي لإرضاء بعض الاطراف ، فوجدت تركيا نفسها قد أصبحت الساحة الاولى في عمليات تنقل الارهابيين بقصد او بغير القصد من أجل الضغط على جميع الاطراف لتنال غاياتها التي تسعى اليها.

ورغم هذا وذاك فان تركيا تعلم قبل غيرها بنتيجة اللعب بورقة العنف الاسلامي والمذهبي فلها تجارب مريرة في الماضي مما جعلهم ينضمون قانون العقوبات التركي المادة ٦٣ التي تحظر النشاطات السياسية الدينية التي لم يتم الغاءها إلا في ١٩٨٩/١٢/١٧ ، اذ تزايدت النشاطات الارهابية في تركيا منذ عام ١٩٧٨ اذ قتل حوالي ٨٠٠ شخص في صراع بين اليمين واليسار،

كذلك ادت نزاعات مسلحة بين اطراف سنية واخرى شيعية الى مقتل ١٠٠ شخص، واستمر العنف في البلاد حتى وصلت الامورالى ما يشبه الحرب الاهلية اذ قتل وجرح حوالي ١٣ الف شخص في خلال سنتي ١٩٧٩و١٩٨٠ وحدث اكثر من عشرين اغتيال سياسي في كل يوم ، وفي الاعوام العشر الاخيرة بدأت ظاهرة العنف الاسلامي تطرح نفسها من جديد اثر هجومين انتحاريين على كنيستين يهوديين في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٣ في اسطنبول، ثم تلاه عمليتا تفجير انتحاري في شاحنتين مفخختين استهدفتا القنصلية البريطانية وبنك بريطاني في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٣ اسفرتا عن قتل ٣٠ شخص واصابة اكثر من ٤٠٠ بجروح(٥)، وقد اعلنت كل من منظمة قاعدة بن لادن وجبهة مقاتلي الشرق الاسلامي العظيم مسؤولياتها عن تلك الاحداث(٦)، وتوالت احداث التفجيرات والاغتيالات في تركيا حتى طالت رئيس الوزراء التركي نفسه اردوغان الذي نجى بدعم امريكي واوربي من الانقلاب الذي جرى عام ٢٠١٦ ، وقد كان اخرها وليس اخيرها اغتيال السفير الروسي في نهاية عام ٢٠١٦ ، ومن مجمل الاحداث يتضح فشل السياسة التركية التي حاولت من خلالها التلويح بالورقة الدينية – الطائفية سواء للمحيط الاقليمي التي تحاول بان تكون هي المحرك الاساس للحركات المتطرفة او الاوربي التي تهدد بها الاتحاد الاوربي بانها البوابة في منع او فسح المجال لدخول هذه المجموعات الارهابية لتكون وسيلة ضغط على هذه الدول، وهذه الازدواجية السياسية من قبل الساسة الاتراك ستكون بالتأكيد لها ارتدادت مؤثرة على الداخل التركي وقد بانت بعض نتائجه(٧).

وتعمل تركيا منذ أمد بعيد على الحفاظ على الاستقرار في الدول المجاورة في القوقاز والشرق الأوسط، وهذا ينسجم مع المبدأ الشهير لكمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية: "سلام في الداخل، وسلام في العالم"، وأبدت تركيا احتراما عميقا بالقوانين الدولية والمؤسسات العالمية، وكانت عضوا وفيا وموثوق فيه في الناتو، ونفذت بدأب التزاماتها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي، وأدت التطورات الأخيرة بخصوص علمية انضمام تركيا إلي الاتحاد الأوروبي إلي قدر أكبر من تقارب السياسة الخارجية لكل من تركيا والاتحاد الأوروبي(٨).

اما العلاقات مع إيران، فإن مؤسستي السياسة الخارجية والدفاع في تركيا تشعران بعدم ارتياح تجاه حصول إيران على تكنولوجيا نووية، ويخشيان من أن يؤدى حصول إيران على أسلحة نووية إلي اختلال توازن القوة الحساس في منطقة مضطربة، لا تتولي فيها دولة واحدة وضعا مهيمنا ، وفي الوقت نفسه، لا تريد تركيا نسف

التحسن الأخير في العلاقات الثنائية مع إيران، وفي ضوء هذا لعبة التوازن الحساسة تلك، أيدت تركيا الجهود الدبلوماسية، وبخاصة جهود الترويكا الأوروبية، من أجل إيجاد حل دبلوماسي للمأزق النووي، لكن الجمهورية التركية أعلنت بشكل قاطع أنه لن يتم استخدام أراضيها أو مجالها الجوي في أي عمليات عسكرية ضد إيران([٩])، لأنها تدرك تركيا الحاجة إلي إقامة علاقات جيدة مع إيران لكي تحقق طموحاتها وتعظم من تنوع مصادرها للحصول على الطاقة([١٠]).

وتعتمد كل من إيران وتركيا على مبدأين أساسيين في التعامل مع بعضهما البعض، يقوم الأول على تجاهل الاختلافات الأيديولوجية للدولتين، ويقوم الثاني على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية([١١]).

واما الموقف من التغيير العربي (الإنتفاضات العربية) فقد تباينت بحدة موقفي تركيا والسعودية وفق مصالح دولتيهما العليا، ففي الحالة السورية انسجم الموقف التركي مع السعودي في دعم الانتفاضة السورية للتخلص من حكم الرئيس بشار الأسد، أما في الحالة المصرية وخاصة بعد الإطاحة بالرئيس الأسبق محمد مرسي تباين موقفهما من تلك الإطاحة، دعمت المملكة العربية السعودية الإطاحة به، في حين رفضتها وبشدة تركيا، ان مواقف تركيا من ثورات الربيع العربي كانت تساير الاتجاه الذي يتلاءم مع التوجهات الاسلامية لحزب العدالة والتنمية وارتباطه بالاخوان المسلمين في مصر وسوريا([١٢])

ولم يؤثر هذا التباين بشكل سلبي على العلاقات التركية السعودية لأنه بالنظر إلى حسابات القوى الإقليمية، يتضح أن المملكة العربية السعودية كانت بحاجة إلى تركيا، القوة الإقليمية الوحيدة القادرة على ملء الفراغ وشريك في مواجهة النفوذ الإيراني، وقد صبّ التعاون الأمني بين تركيا والمملكة العربية السعودية في مواجهة إيران واتخذ هذا التعاون عدة أشكال، أولهما: شرعت تركيا والمملكة العربية السعودية في إقامة تعاون "سني" في مواجهة الكتلة الشيعية الإقليمية التي تقودها إيران ([١٣]).

وقد أفضت تلك الحالة في تمدد النفوذ التركي من خلال وصول " الإسلام السياسي" إلى الحكم في بعض الدول العربية ومنها مصر، وشكّل ذلك تهديداً على الحكم الملكي في منطقة الخليج العربي، لأن ظهور حكومات إسلامية منتخبة يؤدي إلى تآكل شرعية الملكيات الوراثية الإقليمية([١٤]).

وبالرغم من ان تركيا تبدي مخاوفها من البرنامج النووي الايراني الا انها ترفض الطروحات الامريكية لاسيما الامريكية بتغيير النظام السياسي في إيران باستخدام الخيار العسكري، وقد عبرت عن مخاوفها من تكرار السيناريو العراقي مما يخل بالوضع الامني برمته بالإضافة الى ان هناك توافق في الرؤى بين الدولتين في بعض الموضوعات السياسية وعلى رأسها القضية الكردية ووحدة الاراضي العراقية ([١٥]).

وبالرغم من ان السياسة التركية تجاه المنطقة الاقليمية في الشرق الاوسط تمضي باتجاهين هما سياسة العمق الاستراتيجي بسبب موقعها الجغرافي الرابط بين الشرق والغرب، وسياسة تصفير المشاكل مع جيرانها([١٦]) إلا أن تبني الحزب الحاكم في تركيا سياسة دعم طائفة على حساب طائفة اخرى ادى الى زيادة حدة التطرف الديني في المنطقة.

٢ – الملف النووي الإيراني:

من بين المتغيرات المهمة والمؤثرة في التأثير على العلاقات السعودية – الايرانية هي مسألة سعي ايران في الحصول على التكنلوجيا النووية ، وقد وجدت ايران ضالتها في روسيا الاتحادية من اجل الوصول الى هذا الهدف ، فمشروع بناء محطة الطاقة في بوشهر الذي تبلغ تكاليفه ٨٠٠ مليون دولار تحصل عليها روسيا هو حجر الزاوية للتعاون النووي الروسي مع إيران، وأن وجود ما يقرب من ألف مهندس وفني روسي في إيران يمثل أخطر سبب يدعو لقلق المجتمع الدولي، حيث أن نقل المعرفة الفنية من العلماء الروس إلى جيل من الخبراء النوويين الإيرانيين يمثل تهديدا أمنيا ذا أهمية خاصة، كما أن ضعف الرقابة على صادرات التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج قد تساعد إيران على الحصول على تكنولوجيا ذات استخدام مزدوج ([١٧]).

وعلى الرغم من أن روسيا لا تلبي كل مطالب إيران المتعلقة بالطاقة والمساعدات الفنية العسكرية، خوفا من أن تحول إيران إلى دولة نووية يجعل التوازن بين المصالح التجارية والأمنية عملية صعبة على روسيا، لكنها الروس يعتقدون أن الحل للمشكلة في يد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد وفر المأزق الحالي لروسيا فرصة الحصول على احترام جديد كوسيط دولي، حين طرحت عرضها تخصيب اليورانيوم في الأراضي الروسية نيابة عن إيران، لضمان رقابة أشد صرامة على وجهة المواد ذات الاستخدام المزدوج، وتمثل حل ثان طرحته روسيا في إقامة مركز دولي، تشارك فيه إيران، لمساعدة الدول على الحصول على طاقة نووية ([١٨]).

لقد تسبب البرنامج النووي الإيراني في تعميق المخاوف السعودية من أن طهران تسعى للهيمنة

على منطقة الخليج وتعزيز تواجدها الإقليمي من خلال امتلاكها للأسلحة النووية ([١٩])، وازدادت مخاوف الرياض وذلك في العام ٢٠١٥ إثر توصّلت إيران والقوى العالمية الست إلى اتفاق شامل في الـ١٤ من تموز بخصوص برنامج إيران النووي، فقد رأت السعودية أن الاتفاق يمنح إيران القدرة على تطوير قدراتها النووية ، وأظهرت برقيات دبلوماسية أمريكية نشرها موقع "ويكيليكس" أن القادة السعوديين بمن فيهم الملك الراحل عبد الله بن عبدالعزيز يضغطون على واشنطن لاتخاذ موقف متشدد من إيران فيما يخص برنامجها النووي بما في ذلك إمكانية استعمال القوة العسكرية([٢٠]).

وقد بدأت الازمة النووية الايرانية مرحلة جديدة مع حصول الولايات المتحدة الامريكية على معلومات من المعارضة الايرانية ببناء ايران منشأتين نوويتين جديدتين لتخصيب اليورانيوم بعيدا عن رقابة الوكالة الدولية في اب ٢٠٠٣الامر الذي نفته ايران([٢١])، ومن أجل تطمين دول المنطقة بنوايا ايران حول برنامجها النووي وللتباحث حول ما الت اليه الاحداث في المنطقة لاسيما بعد احتلال العراق وحرب اسرائيل ضد لبنان جاءت زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد الى السعودية في آذار ٢٠٠٧ وذلك لمعرفة ما يمكن القيام به تجاه التوترات الشرق أوسطية التي تؤثر على الدولتين ومصالحهما العليا، وكانت اللقاءات بين مسؤولي البلدين لم تتوقف، فكلتا الدولتين تدركان حجم وتأثير الدولة الأخرى ، وكانت اهم محاور المباحثات المخاطر التي تحملها السياسة النووية الإيرانية واحتمالات الحرب الأمريكية على إيران، ولكن الواضح أن تصاعد التوتر الطائفي على خلفية الوضع في العراق، قد احتل مساحة ملموسة في مباحثات الرئيس نجاد والملك عبدالله في الرياض، وكان من المتوقع أن ينعكس التفاهم السعودي – الإيراني ولو جزئيا على الساحتين العراقية واللبنانية ، ولكن النتيجة لم تكن كذلك، اذ أدركت الحكومة الايرانية ان هناك بوادر واضحة لفرض سياسة عزلها عن المحيطين العربي والاسلامي تمهيدا لحرب سياسية شرسة بالضد من مشروعها النووي([٢٢])، وقد استمرت ايران في إرسال إشارات للتقارب والتعاون مع الدول العربية التي لم تستطع لحد الآن مبادلتها نفس الرغبة وبنفس الحجم نظرا للنفس الطائفي الواضح في سياستها.

والمسألة المهمة الاخرى هي تطوير ايران لبرنامجها النووي وخشية السعودية من احتمالات نجاحها في ذلك واثره البالغ في منطقة الخليج، خاصة بعد حركات التغيير والثورات العربية أو

كما اصطلح على تسميتها بـ (ثورات الربيع العربي) عام ٢٠١١م وما أصابته من تصدع في أركان النظام الرسمي العربي حيث تصاعدت مطالبها بالإصلاحات على الحكومات العربية ومنها الخليجية لتضيف تطورا اخر في التنافس السعودي الايراني في ضوء الاختلاف في رؤى البلدين لتلك الثورات ([٢٣]).

وعلى الرغم من هذا فان مواقف الدول العربية الخليجية وعلى رأسها السعودية تعاني نوعا من المعضلة الاستراتيجية لرغبتها الواضحة في تجنب استعداء جارها القوي ايران رغم قلقها بعدم الاستقرار ازاء تردي الازمة بين ايران والولايات المتحدة([٢٤])، واحتمالات لجوء الاخيرة الى ضربة عسكرية قد تغير الكثير من أوضاع المنطقة، وفي الواقع فان السعودية قد لمست التأثير الايراني في أفغانستان والعراق ولبنان وربما في فلسطين ومن هنا كان المنظور السعودي يتمثل بالاحساس بالقلق على الرؤية الاقليمية فضلا عن القلق من امتلاك ايران أسلحة غير تقليدية ، لذا كانت السعودية تحرص على اجراء حوارات هادفة بين البلدين بهدف فهم دوافع ايران والتخفيف من حدة الازمة والتوتر في المنطقة، فقد أدرك القادة السعوديون والخليجيون بصورة خاصة على أهمية تجنب استفزاز ايران لأنها تمثل قوة اقليمية في المنطقة أولا، فضلا عن ان نسبة من الشارع العربي يبدي قدرا من الدعم للسياسة الايرانية بما فيها برنامجها النووي بسبب خطاباتها السياسية الموجهة ضد امريكا واسرائيل ثانيا، وهذا ما يفتقده عند القادة العرب([٢٥]).

٣ – أمن الخليج العربي:

تعتمد دول الخليج العربي وعلى رأسها السعودية على التحالفات مع القوى الكبرى لضمان أمنها الخليجي، بينما تعتمد ايران على قوتها الذاتية الديموغرافية والاقتصادية والعسكرية وتطويرها لحماية أمنها وأمن منطقة الخليج، لذا تطالب ايران بأن تكون منطقة الخليج خالية من هيمنة الولايات المتحدة الامريكية وجميع القوى الاجنبية الاخرى، فضلا عن ذلك فإن ايران بدأت تنظر الى هذه الهيمنة الامريكية قد حولت دول الخليج ولاسيما السعودية بوصفها أدوات استراتيجية بيد امريكا لتطويق ايران([٢٦])، لذا فإن جوهر المعضلة الأمنية في المنطقة يكمن في تضارب الرؤى بين السعودية وايران، إذ تسعى إيران إلى خروج القوات الأميركية، كي تتمكّن من ممارسة ما تعدّه سلطتها المُحقّة على المنطقة، في حين تريد دول الخليج العربية من الولايات المتحدة موازنة القوة الإيرانية بإبقاء قواعدها العسكرية في المنطقة([٢٧]).

ويكاد الموقف الايراني أن يكون مطابقا لموقف الحركات الاصولية السلفية المتطرفة التي ترفض

الوجود الاجنبي على الاراضي العربية ولاسيما الاراضي المقدسة في السعودية بالرغم من اختلاف الاسباب والاهداف، فقد مثلت الضغوط الداخلية المتصاعدة فضلا عن اخفاقات الحكومات الخليجية والتدخل الاجنبي فضلا عن التدخل الايراني غير المباشر أكبر تحد طويل الامد لاستقرار دول مجلس التعاون واذكاء التطرف السني في المنطقة ([٢٨]).

إن مجلس التعاون الخليجي، الذي يُعدّ ركيزة أساسية للنظام الامني القائم، يستبعد من هيكليته إيران والعراق([٢٩])، الامر الذي يسهم بزيادة التوتر والتحديات الامنية في المنطقة، لذا فأن التكامل مع الجانب الإيراني في بناء هيكل أمني اقليمي، يمكن أن يخلق فرصاً لخفض التوتّرات العربية – الإيرانية في الخليج فضلا عن سد الطريق أمام الحركات المتطرفة لاتخاذ الوجود الغربي ذريعة لهجماتها الانتحارية والعدوانية ، بينما ابعاد ايران من المنظومة الامنية الخليجية أثر عكسيا، اذ اضطرت دول الخليج للسماح للولايات المتحدة بفرض أجندتها واستغلال الدول الخليجية ببيع كميات كبيرة من الاسلحة لها بداعي الوقوف بوجه التمدد الايراني، لذا فأن وجود نظام أمني متكامل يشمل جميع دول المنطقة (مجلس التعاون الخليجي + ايران والعراق) من شأنه تقليل أو الغاء اعتماد الدول الخليجية على الوجود العسكري الأميركي، وخلق توازن قوى في المنطقة، ولعل الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة ٥+١، الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة فضلا عن إلى ألمانيا، يزيد من احتمال إقامة نظامٍ أمني جديد في منطقة الخليج، يمكنه تحسين العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية والمساعدة في الحدّ من الالتزام العسكري الأميركي ([٣٠])، وهذا ما يزعج الولايات المتحدة الامريكية لذا فأنها تحاول تغذية حالة الصراع (عقائدي، سياسي، اقتصادي) بين ايران ودول الخليج ولاسيما السعودية.

وكذلك من بين التهديدات التي تشكل خطرا كبيرا على أمن منطقة الخليج من قبل الجماعات الارهابية المتطرفة هو الخطر القادم من القرن الإفريقي، فقد شكلت البيئة الصومالية المناخ المناسب لعمل تنظيم القاعدة ونشاطها في مجال التدريب والتجنيد وتطوير مصادر التمويل واتخاذ الصومال قاعدة لإرسال المقاتلين لمهاجمة المصالح السعودية والأجنبية داخل الإقليم السعودي وتهديد الملاحة البحرية في منطقة الخليج وباب المندب، ويتمثّل هذا الخطر في نقطتين أساسيتين([٣١]):

النقطة الأولى في احتمال تحوّل القرن الإفريقي

إلى ملاذ آمن لتجنيد الإرهابيين ومجال حيوي للقيام بالتخطيط الهادئ للعمليات الإرهابية الكبرى داخل السعودية وباقي دول الخليج، من قبيل تفجير ناقلات النفط والمراكز العسكرية الحساسة.

أما النقطة الثانية، فتتمثل في ظهور أدلة تثبت أن المتشددين من منطقة الخليج قد سافروا إلى شرق إفريقيا لمساندة أنشطة منظماتهم. ويدخل في هذا الإطار، اتهام سعوديين بمهاجمة سفارتي الولايات المتحدة الأميركية في كينيا وتنزانيا في عام ١٩٩٨، ووفقا لتقارير الاستخبارات الأميركية والبريطانية، أن الشخصين اللذين قادا الشاحنة المعبأة بالمتفجرات نحو السفارة الأميركية في نيروبي كانا سعوديين وعضوين في تنظيم القاعدة، وهي العملية التي أدت إلى مقتل ٢١٣ شخص وجرح أكثر من ٤٥٠٠ شخص([٣٢]).

إن مثل هذه الأدلة التاريخية تصلح لأن تكون مؤشرا على انطلاق العمليات الإرهابية ضد الأمن الخليجي من القرن الإفريقي، بحكم التقارب الجغرافي ووجود أهداف جذب كثيرة للعمل الإرهابي في المنطقة مثل الوجود العسكري الأجنبي الذي تعج به المنطقة، وقابلية المنطقة العالية للعطب مثل وجود الأبراج التجارية العالية التي لا تحتاج سوى سيارة مفخخة واحدة لتوقع عددا كبيرا من الضحايا والأضرار الاقتصادية([٣٣]). لقد أدى التدخل الأميركي العسكري إلى جلب التعاطف مع تنظيم القاعدة في العراق والصومال واليمن وباكستان وأفغانستان، وكل هذه الدول تقع في المحيط الاستراتيجي للأمن الخليجي([٣٤])، التدخل العسكري الأميركي في منطقة الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج على وجه التحديد، قد عمل باتجاه تقوية تنظيم القاعدة وإضعاف الحكومات الوطنية التي تصفها أمريكا بأنها صديقة أو حليفة، وسوف تستمر المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية في المطالبة بدعم عسكري خارجي لتحقيق التوازن بين ما تعدّه طموحات الهيمنة المتأصّلة في إيران لأن المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى ليس لديها بديل استراتيجي عملي للولايات المتحدة كضامن لأمنها، حيث تعتمد فعالية مؤسّساتها العسكرية وأجهزة مخابراتها بصورة كبيرة على الدعم الأميركي، من جانبها تواصل إيران المطالبة بمنطقة خليجية خالية من القوات الأجنبية حتى تتمكّن من تأكيد ما تعدّه دورها القيادي الشرعي ([٣٥]).

ثانيا – المتغيرات الدولية:

من بين ابرز المتغيرات الدولية في منطقة الشرق الاوسط هو دراسة مدى تأثير الفاعلين الدوليين في مجمل العلاقات بين اطراف الصراع، ويقصد بـ(المتغيرات الدولية) متغيرات البيئة الدولية المؤثرة

في العلاقات السعودية – الايرانية سلبا او ايجابا، وكيفية تأثر العلاقات السعودية الايرانية على ظاهرة التطرف الديني نتيجة هذه العلاقات مع القوى العظمى العالمية، وسنتناول هنا تأثير الدول العظمى الولايات المتحدة الامريكية وروسيا.

١ – الولايات المتحدة الامريكية:

تميزت العلاقات بين ايران ودول الخليج ولاسيما السعودية بأنها علاقات ثلاثية وليست ثنائية في بعدها العملي، فما شهدته مسار الاحداث السياسية في المنطقة تثبت ذلك وهو حتمية وجود طرف ثالث او لاعب خارجي دولي ، ورغم تغير اللاعب الخارجي (بريطانيا ثم الولايات المتحدة الامريكية) وتغير اهدافه ومصالحه الاستراتيجية واسلوب تأثيره على الاطراف الا ان تنامي دوره وتأثيره على مجرى الاحداث كبير، وان استمرارية دور الطرف الثالث او اللاعب الخارجي يعود لحقائق جيواستراتيجية متعددة تكمن في أهمية منطقة الخليج في الاستراتيجية العالمية يقابلها عدم امتلاك دول الخليج القدرات الدفاعية الكافية([٣٦]).

إن أحد مكونات الاستراتيجية الأمريكية نحو منطقة الخليج، تحديد مضامين العلاقات الاستراتيجية الأمريكية–الخليجية التي طرأت عليها تحولات عميقة بعد أزمة ١٩٩٠ وأحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ هذان الحدثان كانا مدخلتين استراتيجيتين أساسيتين في العلاقات الأمنية الأمريكية – الخليجي، والتحول من استراتيجية المحافظة على المصالح عبر الوكلاء الإقليميين إلى مباشرة تأمين المصالح الحيوية بواسطة القوة الأمريكية المهيمنة على النظام الإقليمي([٣٧])، فالحضور الأمريكي في مشهد العلاقة بين البلدين لا يمكن تجاهله، بل له اثر كبير، فإيران ترى أن العلاقة التي تربط بين الرياض وواشنطن موجهة ضدها ، ولضمان مصالحها واستمرار حكم عائلة آل سعود، اذ أطلقت ايران وبعد الثورة الاسلامية على امريكا (الشيطان الاكبر) وترى ان أغلب المشاكل في المنطقة هو بسبب الوجود الامريكي فيها، بينما ترى السعودية بضرورة تمتين علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية وعلى كافة الاصعدة لأنها القوة العظمى في العالم، وبضرورة تواجد القوات الامريكية في منطقة الخليج وانها الضمانة الاكيدة لأمن الخليج بوجه الخطر الايراني ([٣٨]).

بعد الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ غيرت الولايات المتحدة الامريكية من استراتيجيتها العسكرية في منطقة الخليج فبعد ان كانت تعتمد على مبدأ نيكسون وسياسة العمودان حيال السعودية وايران استخدمت مبدأ كارتر عام

١٩٨٠ وهو سياسة التدخل المباشر واعلان الادارة الامريكية انها لن تسمح لدولة بعينها ان تسيطر على الخليج وسوف تستخدم الاساليب اللازمة لها بما فيها القوة العسكرية اذا ما تعرضت مصالحها لأي تهديد ، ثم اطلق كلينتون مبدأه من خلال سياسة الاحتواء المزدوج ضد ايران والعراق واستبعادها من فلك السياسة الامريكية وامن الخليج بعد ان كانت تلعب فيه الدور الاكبر([٣٩]) .

وقد عززت حرب الخليج الثانية التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية ضد العراق عام ١٩٩١من المكاسب الاستراتيجية لايران بعد ازالة العراق كدولة عازلة بين ايران ودول الخليج ، ثم جاءت الاعتداءات الارهابية على الاراضي الامريكية عام ٢٠٠١ لتمنح ايران دفعة ايجابية جديدة تصب في حصيلة تحسين موقفها الاستراتيجي ، بعد ان أفرزت هذه الاعتداءات الارهابية لتنظيم القاعدة ضغوطا كبيرة على دول الخليج والسعودية بشكل خاص تمثلت بتراكم الاتهامات وتدهور عنصر الثقة الولايات المتحدة الامريكية والسعودية ، فبعد هجمات الحادي عشر من أيلول (٢٠٠١) وبيان الحكومة الأمريكية بان منفذيها اغلبهم من السعودية، تولدت توجهات وانتقادات حادة من قوى ونخب إعلامية وفكرية وسياسية ذات صلة قوية بمراكز صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية ضد المملكة العربية السعودية، إلى درجة التعريض بشخصيات سعودية رسمية، واستمر هذا الضغط حتى اصدر الكونكرس الامريكي قانون (جيستا) الذي يتيح لجميع الافراد والشركات المتضررة من احداث ايلول عام ٢٠٠١ مقاضاة السعودية ،لذا عملت المملكة على انتهاج سياسة "الاسترضاء " وتحسين صورتها امام المجتمع الدولي خوفا من الاطاحة بها([٤٠]).

وهذا مما أضاف رصيدا جديدا لايران امام السعودية ودول الخليج، بالرغم من تصنيف الولايات المتحدة الامريكية إيران ضمن دول محور الشر على لسان رئيسها جورج بوش الابن عام ٢٠٠٢ ([٤١])، وكان غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ من قبل الولايات المتحدة الامريكية والقوى المتحالفة معها قد تم توظيفه بشكل صحيح من قبل الدولة الايرانية لتحسين موقفها الاستراتيجي وخدمة مصالحها العليا في المنطقة([٤٢]).

لكن ايران ظلت مصدر قلق للسياسة الامريكية والخليجية، فعمدت على فرض الحصار الاقتصادي والعسكري عليها، ومن أجل تعزيز الحصار على ايران فقد قامت وزيرة الخارجية الامريكية (كوندليزا رايس) في شهر اكتوبر ٢٠٠٦ بزيارة الشرق الاوسط من أجل التعاون

مع القوى المعتدلة البازغة كما وصفتها وهي دول مجلس التعاون الخليجي فضلا عن مصر والاردن بهدف التصدي للقوى المتطرفة التي تعارض المصالح الامريكية، ولاشك ان اولى هذه القوى المتطرفة التي اشارت اليها وزيرة الخارجية الامريكية هي ايران لأنها مصدر قلق للسياسة الامريكية في ضوء السعي لامتلاكها أسلحة نووية والتي ستؤدي الى زعزعة الشرق الاوسط كما يراها الاميركيون وحلفاءهم في الخليج([٤٣]). من جهة أخرى ومع مجيء إدارة باراك أوباما إلى البيت الأبيض عام ٢٠٠٩ سعت الولايات المتحدة الأميركية إلى تخفيف حدة التوتر في علاقاتها مع إيران ،مع حرصها ألا تثير سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها ازاء إيران مشاكل مع حلفائها في المنطقة، فقد وجه الرئيس الأميركي باراك أوباما خطابا للشعب الإيراني في ٢٠ مارس ٢٠٠٩ ، حث من خلاله القيادة الإيرانية على التجاوب الإيجابي مع مبادرة الحل الدبلوماسي للمشاكل العالقة بين البلدين، وفي الوقت نفسه أكد للجانب الآخر من منطقة الخليج – دول مجلس التعاون– أن الحوار الأميركي– الإيراني سوف لن يكون على حساب دول المجلس ([٤٤]). لقد شعرت الدول الخليجية وعلى رأسها السعودية بالقلق الكبير من سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها ادرة الرئيس اوباما حيال الايرانيين فما كان إلا أن سارع الرئيس الأميركي بتقديم تطميناته لدول المنطقة خلال الزيارة التي قام بها إلى المملكة العربية السعودية في مايو ٢٠٠٩، وقد تركزت المطالب الخليجية حول منع إيران أن تتحول إلى قوة نووية إقليمية تهدد استقرار المنطقة وتبتز دول الخليج الست ، وتقتضي هذه المطالب بالضرورة الاستمرار في الاعتماد التقليدي على قوة الولايات المتحدة الأميركية في توفير الأمن والمحافظة على الاستقرار الإقليمي؛ في ظل عدم ظهور بوادر قوة إقليمية قادرة على التوازن الاستراتيجي مع إيران في المدى المنظور([٤٥]). ويبدو ان الولايات المتحدة الامريكية لم تستقر بعد على رسم سياسة مستقرة في منطقة الخليج لاسيما في العلاقات مع ايران والسعودية وبناء نظام امني جديد في المنطقة، بالرغم من علاقتها الاستراتيجية مع السعودية([٤٦])، فالمملكة تستثمر ما يقارب (٨٠%) من عائداتها النفطية في الولايات المتحدة كما ان اغلب استيراداتها وخاصة من الأسلحة من الولايات المتحدة، فضلا عن التواجد العسكري الأمريكي على الأراضي السعودية، وهذا ما يضع صانع القرار السعودي يعلم مدى المساحة التي يستطيع التحرك خلالها عندما

يتعلق الأمر بالمصالح الأمريكية([٤٧])، وهذه المصالح والتواجد الامريكي في المنطقة من الاسباب الرئيسية في بروز ظاهرة التطرف الديني وتفاقمها بسبب تباين المواقف بين السعودية وايران حول هذا التدخل.

٢ – روسيا:

تزامن نجاح الثورة الايرانية من جانب وبداية الحرب العراقية الايرانية من جانب اخر مع تطورات خطيرة ذات مغزى استراتيجي عميق تمثلت في الغزو السوفيتي لأفغانستان وتعاظم المخاوف من امكانية تمدد التواجد العسكري السوفيتي الى منطقة الخليج ، وجاء الرد الفعل الامريكي في اعلان الادارة الامريكية مبدأ كارتر الذي صنف منطقة الخليج بكونها منطقة ذات أهمية استراتيجية للمصالح الامريكية وتعهدت الادارة الامريكية بالرد على اي تهديد من قوى خارجية لامن المنطقة او محاولة تأسيس تواجد فيها ، وبالفعل زادت الولايات المتحدة الامريكية من تواجدها العسكري بعد ان كان رمزيا تضمن تواجد اسطولا حربيا تجاوز حجمه ثلاثون قطعة بحرية في مياه الخليج ([٤٨]).

وفي مطلع التسعينات من القرن الماضي وبعد الاتفاقية التي عقدت بين الاتحاد السوفيتي السابق والسعودية عام ١٩٩٠ قد مثلت جزء من التحولات في منظومة العلاقات الدولية من اجل تسوية النزاعات الاقليمية وتطوير التعاون الدولي وتعزيز السلم والامن الدولي، وفي عام ١٩٩٢ أكدت القيادة الروسية على ان سياستها في منطقة الخليج تنطلق من مبدأ الشراكة مع الولايات المتحدة بوصفها منظومة متينة لامن المنطقة ، بالاضافة الى الانفتاح على الدول الخليجية وفسح المجال امام حرية الاديان وفسح المجال للمسلمين من اقامة شعائرهم في روسيا والتأكيد على حرية الفكر والمعتقد والابتعاد عن التطرف ([٤٩]).

وفي عام ١٩٩٦ اعلنت روسيا على لسان وزير خارجيتها (يفغيني بريماكوف) عن اولويات السياسة الروسية في منطقة الشرق والاوسط ولاسيما دول الخليج تضمنت ضمان المصالح الروسية ومنع امتداد الصراعات الاقليمية في المنطقة والاستفادة من القدرات الاقتصادية للعالم العربي([٥٠]).

وفي اطار هذا التوجه الجديد في السياسة الخارجية الروسية ذهبت الدبلوماسية الروسية إلى التركيز في تنمية التعاون الاقتصادي والسياسي مع ايران شمل بيع وتصريف السلاح الروسي ، وقد بلغ هذا التركيز ذروته في منتصف العام ١٩٩٥، عندما اجرت كل من ايران وروسيا محادثات بينهما تناولت امكانية اقامة تعاون على الصعيد النووي وقد بدأت هذه المحادثات بتناول إمكانية بناء محطة طاقة نووية في (بوشهر)([٥١])،

ومنذ أواخر التسعينات، أصبحت المسألة الرئيسية للتعاون الروسي– الإيراني تتمحور حول المساعدة الفنية الروسية للمشروع النووي الإيراني([٥٢]).

أما على صعيد العلاقات السعودية الروسية فقد شهدت تراجعا ملحوظا بسبب العمليات العسكرية في جمهورية الشيشان وشمال القوقاز بسبب التطرف الديني الناجم عن الايديولوجية الوهابية من خلال عدد كبير من الرعايا السعوديين الذين كانوا يشجعون الجهاد عبر مؤسستهم الحكومية – الدينية ([٥٣]). وقد جاء في عقيدة الامن القومي لروسيا الاتحادية الصادرة في كانون الاول ١٩٩٧ ان احد أكبر الاخطار التي تواجه الدولة الروسية هو التطرف السياسي والديني الذي تستغله المؤسسات الدينية في المملكة العربية السعودية وبلدان الخليج من خلال اقامة علاقات شخصية بين اسامة بن لادن ورؤساء بعض الهيئات الاسلامية في اقاليم روسيا وقد عملت مساعدات الصناديق الخيرية السعودية على انبثاق هيئات دينية اسلامية (هيئات افتاء) جديدة يمهد الطريق لمواطني روسيا المسلمين نحو مدارس فقهية متشددة، وبعد صعود بوتين للسلطة اضطرت القيادة الروسية الى اجراء اتصالات مع السعودية بغية ايقاف المساعدات الخارجية للانفصاليين الشيشان نهائيا([٥٤]). واشتدت الحملة الكلامية الروسية ضد السعودية بعد الاحداث في مناطق يوغسلافيا السابقة ، فقد عدّ الروس اعلان استقلال البوسنة والهرسك والحركة في كوسوفو نحو الانفصال عن صربيا بمنزلة عدوان ارتكبه الناتو وتنظيم القاعدة الوهابي ضد الارثذوكسية في البلقان وقد تصدى المتطوعون الروس لهذا العدوان وحاربوا الى جانب الجمهورية الصربية في البوسنة ، وقد عدت روسيا قضية كوسوفو نتيجة مباشرة للافعال المشتركة من جانب الانفصاليين الالبان والمعتدي الاطلسي والتشكيلات المسلحة للمجاهدين من باكستان وافغانستان وبعض بلدان الخليج بمساعدة فعالة من الاستخبارات السعودية وقد أنكرت روسيا ذلك بشدة على لسان وزير خارجيتها ايغور ايفانوف عام ١٩٩٩([٥٥]). ووفقا للتصور الروسي، فانّ التعاون العسكري مع ايران من شأنه ضمان ما يوصف بانه "توازن القوى في المنطقة" إذ إن ايران تقع بين منطقتي جنوب القوقاز، وحوض المتوسط اللذان يشهدان توترا متواصلا، وبهذا الصدد اشار "ميخائيل ديمتريف" رئيس الوكالة الفيدرالية الروسية للتعاون مع الدول الاجنبية، وهي المؤسسة المسئولة عن الاتفاقات العسكرية الى ان تعاون موسكو العسكري مع ايران من شأنه تعزيز الاستقرار في الشرق الاوسط،

وضمان الهدوء في المنطقة الجنوبية المحاذية للحدود الروسية([٥٦])، وقد جاء التوجه الروسي لتقوية العلاقات مع ايران في اطار السعي الروسي لاقامة علاقات مع الدول المناهضة للولايات المتحدة الامريكية بهدف ايجاد حزام أو كتلة من الدول تقف بوجه القطبية الاحادية ([٥٧])

وقد سعت الولايات المتحدة الامريكية الى تحجيم النفوذ الروسي والايراني منطقة سيا الوسطى والخليج من خلال عقد الاتفاقيات وتقوية الدور التركي في المنطقة وتقديمه كنموذج اسلامي معتدل بدلا من النموذج الايراني الثوري ([٥٨]).

في حين أن قضايا مبيعات الأسلحة، والتجارة بما فيها النفط والغاز، وترسيم حدود بحر قزوين، ووسائل النقل، وإسرائيل والاعتبارات الاستراتيجية والجيوبوليتيكية الأوسع كل تشكل جزءا من العلاقات الروسية الإيرانية المعقدة، لكن الدافع الأهم الذي يجعل الحكومة الروسية حريصة حتى الآن على إقامة علاقات تعاونية مع إيران هو محاولة منع استبعادها من الأجندة الأمنية الإقليمية في الشرق الأوسط والعمل كثقل موازن للقوة الأمريكية في الشرق الأوسط، وآسيا الوسطي وجنوب القوقاز([٥٩])، ورغم تعدد الآراء، فإن روسيا ربما تكون على وشك أن تقرر أن أعباء دعم إيران بدأت تفوق الفوائد، ومع ذلك، فإن موسكو قد تواصل إرسال رسائل ناعمة مشجعة لطهران وتحاول الحفاظ على علاقتها النووية في هدوء، وترى الورقة أن إيران تتمسك بشكل متزايد بعلاقاتها مع روسيا والصين، وتعتبر هاتين الدولتين مثال يحتذي وتوفران لها الحماية، وشريكين تجاريين هامين في ظل الأزمة المتواصلة مع القوى الغربية، إلا أنه مازال من غير الواضح المدى الذي يمكن أن تذهب إليه الدولتان في تأييد العقوبات الاقتصادية والسياسية، وهناك بلا شك قلق داخلي تجاه اعتماد إيران المتزايد على روسيا في ضوء أن روسيا من الناحية التاريخية حليف لا يعتمد عليه، ولهذا لا يجب تفسير الديناميكيات السياسية والدبلوماسية الأخيرة في العلاقات بين روسيا والصين وإيران على أنها تحول استراتيجي في أولويات إيران ونظرتها العالمية، فطموحات إيران وانتماءاتها الثقافية واحتياجاتها الاقتصادية تظل مرتبطة ارتباطا قويا بالغرب.

وقد أحدث الربيع العربي تغييرا جذريا في لهجة الخطاب الروسي تجاه السعودية وعدّت أحداث ٢٠١١- ٢٠١٢ ثورات ملونة خططت لها الولايات المتحدة الامريكية وتنفذها الانظمة الاوتوقراطية الشرق اوسطية وفي صدارتها السعودية التي لأصبحت الراعي الاقليمي باسم الغرب وعدّت هذه الاحداث بمنزلة ضربة للمصالح الاقتصادية، وقد وصفت خبيرة وزارة

الخارجية الروسية السعودية خلال تعليقها على احداث الربيع العربي بانها الشريك الوفي للولايات المتحدة الامريكية، وان السعوديين والقطريين يعملون في هذا الشأن بالتحالف مع الناتو([٦٠]).

وقد ورد في العقيدة الجديدة للسياسية الخارجية لروسيا الاتحادية التي جرى تصديقها في شباط ٢٠١٣ تأكيدا لسعي الجانب الروسي للمساهمة برصيده في استقرار الوضع بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والعمل على تسوية النزاع العربي – الإسرائيلي تسوية شاملةً، على أساس مُعترف به دوليا، ويتضمّن ذلك إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة واستحداث منطقة في الشرق الأوسط خالية من سلاح الدمار الشامل ووسائل إيصاله، وأعلنت العقيدة الجديدة، من دون ذكر للمملكة العربية السعودية، وأن من أولويات سياسة روسيا في الشرق الأوسط السعي لتوسيع التعاون مع دول العالم الإسلامي، و"تطوير العلاقات الثنائية مع دول الشرقين الأدنى والأوسط بتوحيد العالم العربي كلّه وايران، وقد كان الموقف الروسي يناهض الحركات الاسلامية المتطرفة التي تدعم بعضا منها السعودية كما في سوريا والعراق واليمن حيث علق سيرغي لافروف عام ٢٠١٥ على العملية ضد الحوثيين (عاصفة الحزم) واصفا اياها بأنها لعبة مواجهة خطرة بين السنة والشيعة([٦١]).

الهوامش:

١ – بتول هليل جبر الموسوي، السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي منذ عام ١٩٩١ ، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠٠٥م ، ص٤٦

٢ – نوال عبد الجبار سلطان ، تركيا المعاصرة اثر ازمات سياسية او ازمة هوية ، نشرة متابعات اقليمية ، جامعة الموصل ، حزيران ٢٠٠٤ ، ص١

٣ – بتول هليل جبر الموسوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٠

٤ – عبد الملك خلف التميمي ، المياه العربية التحدي والاستجابة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩،ص١٠٤

٥ – جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص١٤٣

٦ – عبد العظيم محمود حنفي ، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ٥٦ ، سنة ٢٠٠٤ ،ص١٣٥

٧ – عامر علي راضي العلاق ، الخيارات التركية تجاه الاتحاد الاوربي ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٢٩٤

٨ – المصدر نفسه ، ص٢٩٨

٩ – –بتول هليل جبر الموسوي ، مصدر سبق ذكره ،ص٦٣

١٠ – محمد السعيد عبد المؤمن ، ايران وجيرانها والازمات الافليمية ، سلسلة ترجمات ، القاهرة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، العدد ٢٤ ،كانون اول ٢٠٠٦ ، ص٤٠

١١ – بولند كينيش ، إيران: تهديد أم فرصة؟ ، ترجمة مركز الروابط الاستراتيجية ، اسطنبول ، ٢٠١٢ ، ص٣٠

١٢ – طايل يوسف عبد الله العدوان ، الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وايران نحو الشرق الاوسط ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية العلوم والاداب ، الاردن ، ٢٠١٣ ، ص ٨٩

١٣ – المصدر نفسه ، ص٤٤

١٤ – معمر فيصل خولي ، العلاقات التركية السعودية من الشراكة إلى التوتر، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، دراسة منشورة على موقع المركز في ٢٠١٥/٥/١٠ ، على الرابط rawabetcenter.com

١٥ – مصطفى جاسم حسين ، الدور الأقليمي التركي للمدة من ٢٠٠٢الى ٢٠١٠، كلية العلوم السياسية–الجامعة المستنصرية. ص١٥

١٦ – طايل يوسف عبد الله العدوان ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٨

١٧ – سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين. دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٣، ص٨٩

١٨ – محمد السعيد عبد المؤمن ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٦

١٩ – مخلد مبيضين ، العلاقات الخليجية الايرانية ١٩٩٧ – ٢٠٠٦ ، جامعة مؤته – قسم العلوم السياسية ، الاردن ، ٢٠٠٧ ،ص٢١

٢٠ – السعودية وايران .. تاريخ أسود من الكراهية تغذيه الطائفية والعرقية ، مقالة على موقع rt في ٢٠١٦/١/١٤ ، على الرابط arabic.rt.com.

٢١ – خالد بن محمد العلوي ، التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الايراني ، حركة التوافق الوطني الاسلامية ، الكويت ، ٢٠٠٧ ، ص٢٥

٢٢ – .أحمد دياب.، اجتماع إسلام آباد...مبادرة إسلامية أم توتر سني ، تقرير منشور على موقع مجلة السياسة الدولية،العدد١٦٨.نيسان،٢٠٠٧.

٢٣ – محمد سالم الكواز ، مصدر سبق ذكره ،ص٨–٩

٢٤ – رضا أحمد شحاته ، ايران والخليج خيارات القوة واحتمالات السلام ، مركز البحرين للدراسات والبحوث ، ٢٠٠٧، ص٢٣

٢٥ – المصدر نفسه ، ص٢٦

٢٦ – ريتشارد سوكولسكي ، تصوُّر نظام أمني جديد في الخليج الفارسي ، مركز كارنيغي للشرق الاوسط ، ٢٠١٥/١١/١٥ وعلى الرابط http://carnegie-mec.org ،

٢٧ – اياد عايد والي البديري ، الدور الاستراتيجي لايران في منطقة الخليج العربي ،جامعة القادسية – كليةالاداب ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، المجلد الحادي عشر ، العدد ٣ ، ٢٠٠٨

٢٨ – ريتشارد سوكولسكي ، المصالح والاستراتيجية الأميركية في الخليج ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٠١٥/١١/١٩ وعلى الرابط http://carnegie-mec.org ،

٢٩ – ريتشارد سوكولسكي ، تصوُّر نظام أمني جديد في الخليج الفارسي ، مصدر سبق ذكره.

٣٠ – فريدريك ويري ، تصوُّر نظام أمني جديد في الخليج الفارسي ، مصدر سبق ذكره.

٣١ – حمد بن محمد ال رشيد ، مصدر سبق ذكره ،ص٤٩

٣٢ – المصدر نفسه ،ص٤٩

٣٣ – الوجود الخليجي في القرن الإفريقي.. استراتيجية تفتقد الإرادة ، بحث منشور على موقع شؤون خليجية ، ٢٠١٦/٤/٢ ،على الرابط alkhaleejaffair.com

٣٤ – حمد بن محمد ال رشيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٢

٣٥ – كريم سجادبور ، الدَّور الدَّوليّ المُتغيِّر للمملكة العربية السعودية ، مركز كارنيغي للشرق الاوسط ، ٢٠١٤/٥/٢٨

٣٦ – عبد العزيز بن عثمان بن صقر ، الدور الامريكي والعلاقات الخليجية – الايرانية الوضع الراهن والتغيرات المستقبلية ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ، الرياض ، ٢٠١٠ ، ص٢

٣٧ – حمد بن محمد ال رشيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٩

٣٨ – العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة، تقرير منشور على موقع مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١٢/٥/١٠ ، على الرابط alrafedein.com

٣٩ – عبد العزيز شحادة المنصور ، امن الخليج العربي بعد الاحتلال الامريكي للعراق ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،دمشق ، المجلد الاول ، العدد الاول ، ٢٠٠٩ ، ص٥٩٦

٤٠ – ميثاق خير الله جلود ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢

٤١ – عبد العزيز شحادة المنصور ، مصدر سيق ذكره، ص٥٩٨

٤٢ – عبد العزيز بن عثمان بن صقر ، مصدر سبق ذكره ، ص٧

٤٣ – د. رضا أحمد شحاته ، مصدر سبق ذكره ،ص١٠

٤٤ – حمد بن محمد ال رشيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٤

٤٥ – المصدر نفسه ، ص٢٤٤ .

٤٦ – عبد العزيز شحادة المنصور ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٠٣

٤٧ – ميثاق خير الله جلود ، مصدر سبق ذكره ،ص١١

٤٨ – عبد العزيز بن عثمان بن صقر ، مصدر سبق ذكره ، ص٥

٤٩ – غريغوري كوساتش ، العلاقات السياسية الروسية – السعودية المعاصرة رؤية روسية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٥ ، ص٥

٥٠ – سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره ، ص٨٩، ٩٠

٥١ – نبية الاصفهاني، السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي، مجلة السياسة الدولية، السنة الخامسة والثلاثون، العدد ١٣٦، ابريل ١٩٩٩، ص٢٢٧

٥٢ – محمد السعيد عبد المؤمن ، مصدر سبق ذكره ، ص٤١

٥٣ – غريغوري كوساتش ، مصدر سبق ذكره ، ص٨

٥٤ – المصدر نفسه ، ص١١

٥٥ – المصدر نفسه ، ص٩

٥٦ – محمود عبيد محمد ، العامل العسكري في العلاقات الروسية الايرانية ١٩٩١– ٢٠٠٦، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٨ ، ص٤٥

٥٧ – سعد حقي توفيق ، مصدر سبق ذكره، ص٩٥

٥٨ – عبير ياسين، الوجود العسكري والسياسة الامريكية تجاه اسيا الوسطى السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ١٥٢، ابريل ٢٠٠٣، ص٢٣١

٥٩ – محمود عبيد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٦

٦٠ ٠ غريغوري كوساتش ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩

٦١ – المصدر نفسه ، ص٢٢